

دراسة تحليلية لنظر  
الهيكل الاقتصادي السعودي

إبان الفترة  
١٣٩٠ / ١٤٠٠ هـ  
١٩٧٠ / ١٩٨٠ م

بمقام  
الدكتور محمد عثمان مصطفى

أستاذ الاقتصاد المساعد  
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
بالأحساء

### نبذة عن الباحث :

- حاصل على شهادة دكتوراه الدولة فى العلوم الاقتصادية - مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٠م.
- عضو فى جمعية اقتصادى العالم الثالث.
- عمل فى مجال التدريس الجامعى لمدة ١٢ عاماً وحتى الآن.
- صدر له كتاب «التحليل الاقتصادى الكلى».
- وتحت الطبع «اقتصاديات التجارة الخارجية».
- يعمل حالياً بوظيفة أستاذ مساعد بقسم الادارة - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالاحساء.
- من مواليد ٧ مارس ١٩٤٥م - بالقاهرة. (ربيع الأول ١٣٦٥هـ)
- مجالات الاهتمام العلمى:

الدراسات الاقتصادية الكلية - العلاقات الاقتصادية الدولية مع ربطها بقضايا التنمية الاقتصادية.

## بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام - الرسول الكريم، وعلى أهله وصحبه، ومن أتبعه إلى يوم الدين.

### تمهيد:

إذا كانت عملية التخطيط، تعنى توجيه الموارد الاقتصادية، البشرية منها والمادية. نحو الاستخدام الرشيد الفعال، في ظل أولويات وأهداف مرسومة، عبر فترات زمنية متعاقبة.

فإن الخطة الاقتصادية، إبان فترة زمنية معينة، هي انعكاس للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. تعبيراً عن درجة تطور الهيكل الاقتصادي، والمشاكل التي يعانيتها ويواجهها، والطموحات التي يبتغى الوصول إليها.

ومن جهة أخرى، فإن الخطة الاقتصادية، تعكس القيم الدينية والاخلاقية، والتاريخية والاجتماعية والحضارية، والفلسفة الاقتصادية للمجتمع. كما تكشف الخطة من زاوية أخرى، درجة الارتباط الهيكلي مع اقتصاديات العالم الخارجى.

وباعتبار أن الاقتصاد السعودى - يقع ضمن التشكيلات الاجتماعية للدول النامية: من حيث خصائصه ومؤثراته، وطبيعة هيكله الاقتصادى والاجتماعى.

فيمكن القول بدايه، بأن الهيكل الاقتصادى للمملكة العربية السعودية، يواجه في اطار تطوره. مجموعتين من المشاكل والقضايا، التى يفضل عدم الخلط بينهما من جهة ومن جهة أخرى أدراك العلاقة الجدلية من حيث التأثير المتبادل لكلا منهما على الأخرى حيث يواجه الهيكل الاقتصادى السعودى، مجموعة من مشاكل التخلف، بكافه أبعاده وجذوره التاريخية وعقباته المزمته. وفي نفس الأونة، يواجه مشاكل نموه وتطوره تفرضها

عليه تحديات عصره وطموحاته الواسعة.

ومما ينبغي قوله: أن عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعى فى المملكة، تعد فى حد ذاتها - احدى المؤشرات الهامة والصحيحة فى سبيل مواجهة المشاكل وتحقيق التطور بشكل علمى مدروس.

ولعلنا لا نخل كثيرا بالمعطيات الاكاديمية للبحث، اذا صدرنا وذكرنا، بأن عملية التخطيط فى المملكة العربية السعودية، تستهدف اساساً، اجراء عملية تحول جوهري وشامل، لنمط الانتاج التقليدى الذى كان سائداً فى المملكة، منذ عهد طويل. حيث كان مايقرب من ٩٠٪ من السكان<sup>(١)</sup> يعيشون على الرعى والزراعة. وكانت ايرادات الدولة محدودة للغاية. مع نشاط تجارى محلى، ذات منافذ خارجية على المناطق المجاورة.

ونود فى هذا المقام، ان نوضح بأن نمط الانتاج «السعودى»<sup>(٢)</sup> فى هذه الحقبة السابقة (وحتى الخمسينات من القرن الرابع عشر الهجرى). وإن كان من اليسير توصيف خصائص تخلفه ومؤثراته الاقتصادية والاجتماعية. الا أنه من جهة أخرى يصعب نسبياً، تنظير عوامل تخلفه (اسبابها وجذورها)، على ضوء نظريات التخلف، المطروحة فى الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.<sup>(٣)</sup>

فإذا أخذنا بالنظريات التى تبنى التخلف على ضوء العلاقات الاستيطانية، ودور الاستعمار فى احداث التخلف، فهذا أمر غير وارد فى حالتنا. وإذا ارتكنا إلى نظريات تكوين رأس المال والحلقات المفرغة للفقير. أو النظريات التى تعتمد غياب المنظمين الرأسماليين، ودور القوى الدافعة للتطور.. والعامل الفنى والتكنولوجى. فالمجتمع السعودى لم يمر آنذاك بمراحل الرأسمالية الناشئة.

وإذا انطلقاً فى تفسير التخلف على ضوء النظريات التى تعتمد على عملية التشويه الاقتصادى والاجتماعى - أو نظريات المركز والمحيط - الازدواجية - أو تحليل التخلف

على ضوء عملية الاتصالات التجارية والمالية والنقدية، فيما بين - الدول والمناطق التى

أضحت متخلفة مع نمط الانتاج الرأسمالى الأوروبى. وماتجم عنها من تشكيل التكوينات الاجتماعية المتخلفة.

سوف يتضح لنا أن هذه الاتصالات قد بدأت حديثاً فى النموذج السعودى. وعليه يصعب انطباقها فى تفسير عملية تخلف الاقتصاد السعودى ابان القرن الماضى مثلاً. على حين تصلح هذه النظريات لتفسير حالات أخرى مثل نموذج أمريكا اللاتينية، والهند ومصر. حيث بدأت هذه الاتصالات وحدثت عملية التخلف وتطوره، مبكراً.

على كل حال ، فإن هذه النظريات الأخيرة - تعطى تفسير لتكوين التخلف وتطوره ، للاقتصاد السعودى ، مع مطلع عهد أكتشاف الزيت. ودخول نمط الانتاج الرأسمالى الغربى بشركاته واتصالاته التجارية والمالية والنقدية إلى المنطقة.

لذلك ، فإننا نميل إلى القول بان نمط الانتاج «السعودى»، ما قبل أكتشاف النفط، هو نمط أنتاج تقليدى تتضح فيه حالة<sup>(٤)</sup> التأخر. إذا تمت المقارنة مع التطور الاقتصادى آنذاك فى دول أوروبا الغربية.

اما مع عصر النفط، وبداية الانفتاح النسبى على الاقتصاديات الرأسمالية الغربية، فإن عملية<sup>(٥)</sup> التخلف قد بدأت تتشكل وتأخذ ابعادها فى عملية التخصيص الإحدى الجانب (النشاط الاستخراجى للنفط الخام<sup>(٦)</sup>). وتكيف البنية الاقتصادية بما يتلائم مع هذا النشاط من مراحل انتاج وتوزيع وخدمات. وكذا تهيئة بعض جوانب من البنية القاعدية من طرق وموانئ ومطارات، وتبادلات سلعيه، بما يخدم هذا النشاط

وفى المقابل، لم يحدث تمفصل (articulation) بين القطاعات الانتاجية، وفى نفس الوقت تمت المحافظة على بعض عوامل التأخر السابقة، من ضعف مستوى التعليم، وقلة الكوادر المهنية والعمالية - وانخفاض المستوى الصحى - والعمران، وضعف باقى

شبكات الطرق والمواصلات السلوكية واللاسلكية - وعدم اقامة التوازن فيما بين المناطق - وعدم التناسب بين مناطق الريف والحضر، وما إلى ذلك.

ولعل اخطر جانب في عملية التخلف السابقة - تتبلور في عدم تفصل القطاعات الانتاجية، فيما بين البترول - والزراعة - والصناعة. واحداث بوادر لعملية تصنيع تحويلي فلو تم ذلك منذ ثلاثين سنة مثلاً. لوفر الكثير من الموارد المالية والاقتصادية- واحداث بشكل مبكر، ركيزة طيبة للانطلاق.

بعد الاتيان على مرحلتى التأخر والتخلف. تأتى عملية التنمية المزوجة بكافة عوامل المراحل السابقة. ففى ظل الاهتمام الكافى والواعى من المسئولين فى البلاد. بضرورة الأخذ بأساليب التطور والأرتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى. فإن عملية التخلف بدأت (وبخاصة منذ العشرينه السابقة) تلتحم، وتنطوى فى اطار عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الشاملة والمعجلة.

وبدأ الهيكل الاقتصادى والاجتماعى السعودى، يواجه تغيراً كبيراً فى ملامحه، فى اتجاه احداث نمو اقتصادى يتطور فى جميع القطاعات الاقتصادية المادية والبشرية. فى اطار من الاستفادة الفعالة للامكانيات المالية والمادية التى تتيحها الطاقة الهيدروكربونية. ولقد حقق هذا التحول نتائج هامة فى العديد من القطاعات الاقتصادية، كما صادف البعض من المشاكل والمعوقات.

وتتم عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة، فى الأونة الراهنة. فى اطار من اقتصاد دولى يشغل بقضايا التطور التكنولوجى المستمر والسريع الباهظ التكاليف (قضايا نقل التكنولوجيا)- مصحوباً بعلة التطور الحديث- التضخم. وما ينجم عنه من مشاكل مالية ونقدية. هذا علاوة على مشاكل العالم الثالث، والظروف الراهنة التى تمر بها المنطقة العربية.

وغنى عن الذكر- أن هذه المعطيات الدولية والأقليمية تحدث تأثيرها ولاشك على العديد من المتغيرات الاقتصادية المصاحبه لعملية التطور الهيكلى.

لذلك- نعود لنؤكد القول لما اسلفناه بأن عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة، تواجه عقبات التخلف، وتحديات التطور ومشاكله بكافة ابعاده المحلية والدولية.

وتضطلع الدولة في المملكة العربية السعودية - بمهام اساسية وكبيرة في اطار عملية التنمية الاقتصادية. وتتولى وظائف معينة سواء في مجال التخطيط أو التوجيه أو الإشراف أو التنفيذ. مع المحافظة على طابع الملكية الخاصة، حيث يرتكن النظام الاقتصادي للمملكة على مبادئ الحرية الاقتصادية<sup>(٧)</sup> باعتبار أن الدولة تترك جزء كبير من عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات للأفراد والجماعات، وتسعى إلى تشجيع القطاع الخاص.

ويمكن لنا أن نستكشف الدور المميز للدولة في عملية التنمية والتخطيط - إذا رجعنا إلى المحاور (الاتجاهات) الأربعة الأساسية لعملية التنمية في المملكة ومعرفة مدى سيطرة الدولة على البعض منها ، وتمثل هذه الاتجاهات<sup>(٨)</sup> في:

الاتجاه الأول: التوسع في المؤسسات الادارية.

الاتجاه الثاني: دور النفط وايراداته وتحويلها إلى موجودات استثمارية.

الاتجاه الثالث: قوة الدفع لعملية التنمية الاقتصادية - بمعرفة التوسع المطرد في الانفاق الحكومي.

الاتجاه الرابع: الاستجابة الفورية للمجتمع والقطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية.

فإذا حللنا هذه الاتجاهات الأربعة - سنجد أن الاتجاهات الثلاث الأولى تخضع لسيطره الدولة. مما يوضح المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق القطاع العام ويتجلى دور القطاع الخاص من خلال عملية التنفيذ التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالانفاق الحكومي.

من خلال هذه الخطوط لدور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في عملية التنمية بالمملكة العربية السعودية. نميل إلى القول بأن نموذج التنمية في المملكة له ملامح وقسمات نموذج رأسمالية الدولة Capitalisme d'etat

كما نود أن نؤكد بأن إحدى الدعائم الأساسية لاستراتيجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، تعتمد على ارساخ وتدعيم القيم والمبادئ المستوحاة من الشريعة

الاسلامية الخفيفة، مع المحافظة على تدعيم القوة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

بعد هذا العرض المركز- لجوانب الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وخلفيتها التاريخية. لم يبق لنا في هذا التمهيد، سوى أن نوضح الجوانب العلمية والتطبيقية لهذا البحث. الذي نستهدف من ورائه- دراسة تحليلية لعملية التحول الهيكلي التي تتم للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي السعودي، والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها. إبان عقد التنمية السابق [١٣٩٠ - ١٤٠٠] والذي يغطي خطتي التنمية الأولى والثانية.

وإختيارنا للنموذج السعودي- يرجع إلى المكانة الخاصة التي يحتلها الاقتصاد السعودي ضمن اقتصاديات الدول النامية. وكذلك إلى الثقل النسبي الهام الذي يلعبه الاقتصاد السعودي في التأثير على معطيات الاقتصاد الدولي. سواء من حيث حجم الانتاج والصادرات البترولية. أو التأثير في العلاقات البترولية الدولية من حيث سياسات التسعير، أو من خلال دور الفوائض المالية واعادة تدويرها، أو من حيث التأثير على كتلة السيولة النقدية العالمية. ومن جهة أخرى فإن التطور الاقتصادي المحلي يحدث نوع من اتساع حجم المعاملات الدولية بين المملكة والاقتصاد الدولي في اتجاه الواردات وبخاصة التجهيزات الصناعية.

كما أن اختيارنا لنموذج التنمية في المملكة- يرجع الى معدلات النمو الهامة التي حققها الاقتصاد السعودي، سواء على صعيد الدول النامية أو حتى على الصعيد الدولي.

وإذ كنا نزمع اجراء عملية تحليل للهيكل الاقتصادي السعودي، فإننا لا نقف بطبيعة الحال عند حد إستعراض أهداف الخطة وأهم منجزاتها. بل نتخطى ذلك إلى دراسة تحليلية لتطور المتغيرات الاقتصادية، وبصفة خاصة المرتبطة بالنتائج المحلية الاجمالي، مع إظهار المشاكل الهيكلية القائمة مشاكل الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني- مشاكل العرض والطلب للأيدي العاملة- مشاكل بناء التجهيزات الاساسية- مشاكل الاعتماد على الطاقة البترولية).



وتتركز المحاور المنهجية للبحث - في المعارف التالية:

---

أولاً : معرفة خصائص الهيكل الاقتصادي السعودي قبل بداية عقد التنمية.  
ثانياً : معرفة اتجاهات تطوير الهيكل الاقتصادي من خلال المخططات الانمائية.  
ثالثاً : معرفة نتائج عملية التنمية على المتغيرات الاقتصادية لعناصر الدخل المحلي الاجمالي.

وأكاديمياً - فأنتنا نقسم الدراسة إلى مبحثين:

---

المبحث الأول: نعالج من خلاله عملية التحول الهيكلي للاقتصاد السعودي ابان عقد التنمية (١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ) (١٩٧٠ - ١٩٨٠م). انطلاقاً من الجداول التي أعدها لحسابات القيم المضافة لقطاعات النشاط الاقتصادي، وتطور الأوزان النسبية لهذه القطاعات ضمن الناتج المحلي الاجمالي.  
المبحث الثاني: نأتى فيه على دراسة تحليلية لعناصر الدخل المحلي الاجمالي عن الفترة (١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ) - وهيكل الطلب على الناتج المحلي الاجمالي (الاستهلاك - الاستثمار - الصادرات - الواردات).

# المبحث الأول

## دراسة تحليلية لتطور الهيكل الاقتصادى السعودى

- سوف نقف بالمعالجة والتحليل خلال هذا المبحث - على النقاط التالية:
- خصائص الهيكل الاقتصادى قبل الشروع فى الخطة الخمسية الأولى.
  - التطور الاقتصادى ابان عقد التنمية (١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ) وعليه، فإن هذا المبحث - ينطوى على مطلبين:

المطلب الأول : السات العامة لهيكل الناتج المحلى الاجمالى، ابان الفترة التى سبقت الخطة الأولى.

المطلب الثانى : تطور القيم المضافة لقطاعات النشاط الاقتصادى، وعملية التحول الهيكلى ابان الفترة من (١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ) (١٩٧٠ - ١٩٨٠م).

## المطلب الأول

السمات العامة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي، ابان الفترة (١٣٨٦ - ١٣٩٠)

### والتي سبقت الخطة الخمسية الأولى

في عام ١٣٥٨ كانت المملكة تنتج قدرأ متواضعأ من النفط - بلغ مليون برميل سنوياً ارتفع بحلول عام ١٣٧٠ الى ٢٠٠ مليون برميل سنوياً، وتطور إلى ٤٨١ مليون برميل في عام ١٣٨٠.

ويمكن اعتبار عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) بداية مسار عملية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. حيث تم إعداد أول ميزانية رسمية، وتم افتتاح أول محطة اذاعية. وفي غضون عامين ثم انشاء شبكة للكهرباء في مكة المكرمة. وخط سكة حديد بين الدمام والرياض - مع استكمال التجهيزات الاساسية لانتاج النفط في المنطقة الشرقية.

ولقد شهدت عشرية التنمية (١٣٨٠ - ١٣٩٠) العديد من التطورات الإيجابية (نسبياً) - فلقد ارتفع المعدل السنوي (الوسطي) للناتج المحلي الاجمالي ١٠٦٪ بالاثان الجارية - بلغ حوالى (٩٥٪ بالاسعار الثابتة).

كما ارتفع انتاج النفط السعودى ابان هذه الفترة بمعدل ١١٪ سنوياً - نتيجة لزيادة الطلب العالمى على النفط

كما حدث توسع في الخدمات الطبية والتعليمية، ورافق ذلك ظهور تغيرات ديمغرافية تمتثلت في ظهور بعض المدن مثل الرياض - جدة - الدمام - الهفوف بالاضافة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، كمراكز حضرية.

ومن مؤشرات التطور ابان هذه الفترة - نلاحظ ان مخصصات التنمية قد ارتفعت من ٧٪ من جملة الانفاق في سنة ١٣٧٩/١٣٨٠ إلى ٣٥٪ سنة ١٣٨٥/١٣٨٦.<sup>(١)</sup>

وفى سبيل أظهار الخصائص العامة لهيكل الناتج المحلى الاجمالى لهذه الفترة. قمنا بتجميع الاحصاءات الرسمية المتوفرة والمتاحة عن السنوات من ١٣٨٦ حتى ١٣٩٠هـ. وتبويبها ورصدها فى الجدول رقم (١) والذي يشمل مكونات هيكل الناتج المحلى الاجمالى والمساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية، وكذا معدلات النمو السنوى المركب بأسعار ١٣٩٠/٨٩. كما يتضمن أيضا الأوزان النسبية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى. وتوزيعه (كنفقات) فيما بين الاستهلاك النهائى وتكوين رأس المال الثابت - والفوائض المحلية.

وتبين لنا من تحليل هذه المعلومات- النتائج التالية:

١ - استحوذت قطاعات الخدمات (التجارة والنقل والمالية والخدمات الحكومية) على نسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى (بدون النفط) بلغت فى عام ١٣٨٧/٨٦ حوالى ٦٤٪ وارتفعت إلى حوالى ٦٦٪ فى عام ١٣٩٠/٨٩. وتأتى الخدمات الحكومية فى المرتبة الأولى بنسبة مشاركة قدرها ٢٣٪، ٢١٫٥٪ على التوالى.

على حين نشاهد أن مكانة القطاعات السلعية الانتاجية الأخرى بدون النفط (الزراعة والتعدين - والصناعات التحويلية- والمرافق- والبناء والتشيد). لم تشارك فى جملتها سوى ٣٦٪، ٣٤٪ على التوالى. أى مايقرب من نصف مشاركة قطاعات الخدمات. ولاشك أن هذه الأرقام لها مغزاها فى الدلالة الاقتصادية - حيث أن هذه الأوضاع الاقتصادية الهيكلية تتأمل بحالة معظم البلدان النامية فى هذه الأونة والتى تتسم بضعف مشاركة القطاعات الانتاجية.

٢ - يمثل قطاع الزراعة فى هذه الفترة وكذا قطاع التشيد والبناء - وزن نسبى كبير بالمقارنة مع القطاعات السلعية الأخرى. بنسب تتراوح بين ١٢ - ١٣٪ لكل منها على حدة.

٣ - اما فيما يتعلق بمعدلات نمو القطاعات ابان الفترة (١٣٨٧/٨٦ حتى ١٣٩٠/٨٩): يتبين لنا ان معدل النمو السنوى المركب حسب أسعار ١٣٩٠/٨٩ يرشح قطاع المرافق، وكذا قطاع الصناعة التحويلية بمعدل نمو قدره ١١٪ لكل منها وهى من أعلى المعدلات المحققة قطاعياً.

على حين تواضعت الزراعة عند معدل نمو سنوى قدره ٣,٦٪. وبذلك بلغ معدل نمو الاقتصاد غير النفطى (القطاعات المنتجة وكذا قطاعات الخدمات) عن هذه الفترة حوالى ٧٪. اما قطاع النفط بما فيه التكرير فيبلغ معدلاً أعلى ١٠٪.

وعليه بلغت محصلة معدل النمو السنوى المركب لاجمالى الاقتصاد الوطنى ٨,٧٥٪، وهو مؤشر ايجابى بالنسبة للاوضاع الاقتصادية ابان هذه الفترة. والتي تتميز اساساً بضعف الطاقة المنتجة وكذا قلة اليرادات المالية والبشرية.

٤ - وتشير احصاءات الدخل المحلى الاجمالى عن كامل ٤ سنوات (٨٦/٨٧ - ٨٩/١٣٩٠)

أ ( يأتى مصدر الدخل مناصفة تقريباً بين القطاع الخاص وفائض قطاع النفط ٤٩,١٪ دخل القطاع الخاص. ٥٠,٩٪ فائض تشغيل قطاع الزيت.

ب) يمتص الاستهلاك النهائى نسبة كبيرة من هيكـل الطلب على الناتج المحلى الاجمالى (كنفقات) وصلت إلى ٥١,٨٪ عن الأربع سنوات على حين تشاهد ضعف النفقات الاستشارية (تكوين رأس المال الثابت مع التغير فى المخزون) بنسبة ١٩٪. وهذه الوضعية تتلائم ايضا مع السهات الهيكلية للدول النامية.

جـ) شكلت الفوائض المحلية النسبة المتبقية بمقدار ٢٩,٢٪ - مصدرها الرئيسى يأتى من القطاع الحكومى ٢١,٧٪ - أما القطاع الخاص فمشاركته متواضعة ٧,٥٪. وهذا يرجع الى التسعير غير العادل للنفط الخام فى هذه الفترة، وانخفاض مشاركة الحكومة فى عائدات النفط المصدر. ومن جهة أخرى امتصاص نصف الدخل فى الاستهلاك النهائى.

ويعود المصدر الاساسى للفوائض لقطاع الحكومة - نظراً لانخفاض مشاركتها فى الاستهلاك النهائى ١٩,٤٪.

٥ - واستكمالاً لتحليل الهيكل الاقتصادى ابان هذه الفترة- فلقد رجعنا إلى الاحصاءات

المتعلقة بتوزيع العمالة المدنية على قطاعات النشاط الاقتصادى (انظر جدول رقم ٩).  
وبحسب الاحصاءات الرسمية المنشورة والمتاحة عن عام ١٣٩٥/٩٤ هـ وتحليلها  
يتبين لنا:

أن حجم العمالة المدنية (بما فيها العمالة فى قطاع الحكومة) بلغ حوالى مليون وسبع مائة  
ألف عامل (١٧٤٦٥ ألف عامل) موزعة على اجمالى القطاعات على النحو التالى:

٥٦٦% من العمالة استوعبتها القطاعات الانتاجية

٢٩٣% قطاعات الخدمات.

١٤١% قطاع الحكومة.

ويمتص قطاع الزراعة بمفرده نسبة كبيرة من الايدى العاملة تبلغ ٦٩٥ ألف عامل  
بنسبة حوالى ٤٠% ويأتى فى المرتبة الأولى.

وتجدر الإشارة الى أن توزيع السكان بين الأرياف والمدن فى عام ١٣٩٠ يشير إلى أن  
٣٦% فقط من السكان يقطنون المدن.

وإذا ربطنا بين انخفاض مشاركة القطاعات الانتاجية فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى  
(حوالى ٣٥% كما اسلفنا) على حين تستحوذ على النصيب الأكبر فى العمالة. فإن هذا مؤشر  
للدلالة على ضعف انتاجية القطاعات الانتاجية غير النفطية آنذاك.

وفى الأخير - نود أن نشير أنه فى السنوات الأخيرة من الثمانيات تحققت نتائج مالية  
سلبية للغاية. فلقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى حدوث عجز كبير فى ميزان المدفوعات فى  
الاعوام ١٣٨٨، ١٣٨٩. كما ظهر عجز فى حسابات الحكومة فى الثلاث سنوات الأخيرة  
٨٨/٨٧، ٨٩/٨٨، ١٣٩٠/٨٩.

ولقد اضطرت الحكومة إلى السحب من الاحتياطى العام للدولة لتغطية نفقاتها-  
استنفذت حوالى ٣٠% من احتياطى النقد الأجنبى.<sup>(١٠)</sup> كما ألتجأت الحكومة إلى القروض  
الداخلية<sup>(١١)</sup> من المؤسسات الائتمانية لتغطية نفقاتها ويعزى هذا العجز اساساً إلى ضعف  
ايرادات النفط، حيث كانت الاسعار التى يتم حساب العوائد عليها والضرائب على الشركات،

أقل بكثير من الاسعار المعلنة<sup>(١٢)</sup> للنفط آنذاك. كذلك من الاسباب التي ساهمت في هذه  
الوضعية التزام الدولة ببناء دفاع قوى، والمشاركة في دعم القضية العربية.

ولقد شكلت هذه المعطيات للاوضاع الاقتصادية ابان عشرية التنمية الأولى (١٣٨٠-  
١٣٩٠)، الخلفية الاقتصادية للمخطط الاقتصادى عند وضع الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠-  
١٣٩٥) كما انعكست الأوضاع المالية السيئة المحققة في السنوات السالفة، على مسار التنمية  
الاقتصادية وبخاصة في السنوات الأولى للخطة، حيث استوجبت وضع قيود مالية شديدة على  
عمليات الانفاق وتحصيل الإيرادات. ودفعت بالمملكة إلى ضرورة أن تراعى في الحسابان  
مستقبلا أهمية تصحيح أسعار النفط بشكل عادل.

---

## المطلب الثانى

### تطور القيم المضافة لقطاعات النشاط الاقتصادى

إبان الفترة (١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ)

فى البداية- نود أن نوضح الأوضاع الاقتصادية التى واجهت المخطط الاقتصادى- مع بداية الخطة الخمسية الأولى وكذا مع بداية الخطة الخمسية الثانية. على أن نأتى بعد ذلك على التحليل والمعالجة بحسب القطاعات الاقتصادية.

حيث واجهت الخطة الاقتصادية الأولى (١٣٩١/١٣٩٠ - ١٣٩٥/١٣٩٤) العديد من العقبات والمشاكل وبصفة خاصة فى غضون السنوات الأولى لها. وتمثلت هذه الصعوبات فى بعض من العقبات الهيكلية:

- ضعف التجهيزات الأساسية والمرافق العامة.
- قلة الخبرات المهنية وانخفاض مستوى القوى العاملة اللازمة للنهوض بمهام التنمية. كما واجهت الخطة الأولى- بمشاكل مالية تجسدت فى عجز حسابات الحكومة فى السنوات الأخيرة التى سبقت الخطة- كما اسلفنا.
- وهكذا جاءت أهداف الخطة الخمسية الأولى - على ضوء هذه المعطيات، وتبلورت أهدافها.

- ضرورة تنمية الموارد البشرية (من تعليم - تدريب - الاستعانة بإيدى عاملة أجنبية..)
- تحسين مستوى الجهاز الإدارى.
- تخفيف الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل الوطنى.
- زيادة معدل نمو الإنتاج المحلى.
- وضع قيود مالية.



وقد عملت السياسات الاقتصادية في غضون فترة الخطة الأولى على تخفيف العقبات السابق ذكرها، وتحقيق أهداف الخطة. وحقت في بعض النواحي نتائج هامة، وبصفة خاصة في رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ولقد شهدت الخطة الأولى - القرار التاريخي لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) في نهاية عام ١٩٧٣م والمتمثل في تصحيح اسعار النفط وارتفاع مشاركة المملكة في الإيرادات النفطية. مما ساهم في اعطاء دفعه قوية لتنفيذ برامج الانماء الاقتصادى والاجتماعى.

وهكذا جاءت الاوضاع الاقتصادية لبداية الخطة الاقتصادية الثانية (١٣٩٥/١٣٩٦- ١٣٩٩/١٤٠٠) مغايرة بشكل جوهري لظروف بداية الخطة الأولى. نظراً للامكانيات المالية الكبيرة المتاحة وإلى التقدم الايجابى الملحوظ الذى رافق نمو القطاعات الاقتصادية ابان الخطة الأولى.

إلا أن الأمر لم يسلم من مواجهة بعض العقبات الهيكلية الجديدة - مع استمرار تأثير بعض عقبات الخطة الأولى، وثقلت هذه العقبات في:

- عدم التناسب بين الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى من جهة وحجم الموارد من جهة اخرى.
- نقص التجهيزات الاساسية بالمقارنة مع اهداف الخطة. ونقص حاد في المساكن.
- عدم التناسب بين العرض والطلب على الايدى العاملة.

كما واجهت الخطة الثانية بمشكل هام، تمثل في ارتفاع معدل التضخم سواء المحلى أو المستورد (والمتمثل في ارتفاع أنماط الواردات من السلع والخدمات).

وهكذا جاءت أهداف الخطة الاقتصادية الثانية، لتعالج العقبات وتواجه المشاكل المطروحة، ولتدفع بنمط الانتاج التقليدى السابق نحو مرحلة الانطلاق، وثقلت هذه الاهداف في:

- ضرورة الإسراع في استكمال التجهيزات الأساسية.
- المحافظة على الموارد النفطية.

- التوسع في الجهاز الادارى والمؤسسات الحكومية وتزويدها بالمزيد من العمالة والخبرات.
- تشجيع القطاع الخاص- لیساهم في مجالات التنمية المختلفة ويدفع بعجلة التنمية ويوسع بذلك في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى، ويتم هذا التشجيع بوسائل عديدة من أهمها تقدم القروض المعفاه من أية أعباء مالية مع فترات سحاح وأتساع أجل السداد. تقديم التسهيلات الائتمانية - الحوافز المالية.
- التوسع في استقدم ایدی عاملة اجنبية وخبرات مهنية.
- اطراد حجم اتفاقيات التعاون الدولى، لاتساع مجال التجارة الخارجية وبالتالي التجارة الداخلية.

ولقد حققت الخطة الاقتصادية الثانية- نتائج هامة سواء على الصعيد المحلى أو الدولى بالنسبة لمعدلات النمو القطاعى. أو في اجراءات التغير الهيكلى للمساهمة النسبية للقطاعات المكونة للنتائج المحلى الاجمالى.

بعد هذا العرض السريع للاوضاع الاقتصادية التى واجهت الخطة الأولى والثانية، والتى شكلتنا معاً عشرية التنمية الثانية (١٣٩٠-١٤٠٠هـ) - نشرع الآن في عملية التحليل والمعالجة القطاعية. لتظهر من خلالها اساساً اجراءات تغير نمط الانتاج في المملكة العربية السعودية.

وفي هذا المقام. يطيب لنا أن نذكر بأننا قمنا باعداد عشر جداول احصائية - تغطى هذه الفترة بالكامل. من نواحى مختلفة: حيث بدأنا بإعادة تبويب وتقسيم الاحصاءات الخام المتوافره لدينا عن الحسابات الوطنية للنتائج المحلى الاجمالى عن كامل السنوات منذ ١٣٩٠-١٤٠٠هـ، الى ثلاث مجموعات بحسب القطاعات الاقتصادية الاجمالية الرئيسية التالية:

### أولاً : مجموعة القطاعات السلعية (المنتجة) وتضم:

- ١ - الزراعة والغابات والاسماك.
- ٢ - البناء والتشيد.
- ٣ - كهرباء وغاز ومياه (استخدام منزلى).

- ٤ - مناجم وتعددين - غير البترول.
  - ٥ - صناعات تحويلية (غير بترولية)
  - ٦ - قطاع النفط ويشمل.
  - ٦/أ - بترول وغاز طبيعي ، ٦/ب - تكرير البترول.
- وبمجموع القطاعات السلعية تمثل مجموع القيم المضافة التى تساهم بها القطاعات الانتاجية فى الناتج المحلى الاجمالى.

### ثانيا : مجموعة قطاعات التوزيع - وتشمل:

- ٧ - تجارة الجملة والتجزئه - والمطاعم والفنادق.
  - ٨ - النقل والتخزين والمواصلات
- وبمجموع قطاعات التوزيع تمثل مجموع القيم المضافة التى تساهم بها قطاعات التوزيع فى الناتج المحلى الاجمالى.

### ثالثا : مجموعة قطاعات الخدمات - وتحتوى على:

- ٩ - خدمات غير حكومية
  - ١٠ - خدمات حكومية
- وبمجموع قطاعات الخدمات تمثل مجموع القيم المضافة التى تساهم بها قطاعات الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى.
- وعليه فإن الناتج المحلى الاجمالى: مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية والتوزيع والخدمات + رسوم الاستيراد.

وقد اتاح لنا هذا التبويب والتقسيم من معرفة الاوزان النسبية لكل قطاع على حدة ضمن مجموع القيم المضافة الكلية، وضمن الناتج المحلى الاجمالى. فى كل سنة على حدة، للخطة الاقتصادية الأولى والخطة الاقتصادية الثانية. وهذا الوضع اتاح لنا معرفة التغير الهيكلى نحو تطور وتغير الأوزان النسبية القطاعية.

كما استطعنا أن نميز فيما بين تطور القطاعات السلعية ككل بما فيها النفط وكذلك مدى التطور في الاقتصاد غير النفطي وبصفة مدققة للقطاعات السلعية الانتاجية غير النفطية. عبر تطور زمنى سنوى وعبر اجمالى سنوات الخطط الاقتصادية

وقد اعددنا الدراسة بحسب الاسعار الجارية، وكذلك بحسب الاسعار الثابتة باتخاذ سنة ١٣٩٠/٨٩ سنة اساس فى شكل سلسلة زمنية.

كما اوضحنا من خلال الجداول معدلات النمو السنوى المركب للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذا توزيع العمالة على هذه القطاعات.

وقد أرتكنا فى البيانات الاحصائية إلى تقارير الخطط الاقتصادية التى تصدرها وزارة التخطيط - وكذا إلى التقارير السنوية التى تصدرها مؤسسة النقد العربى السعودى، وإلى البيانات التى تصدرها مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى. وقد أتاح لنا ذلك تلافى الوقوع فى بعض الاخطاء المطبعية<sup>(١٣)</sup> فى بعض الأرقام المنشورة لجهة واحدة كما تم الارتكان إلى آخر النشرات الاحصائية بعد مرور الاحصائية بمرحلة التقدير الأولى والتعديل.

وفى اىلى نركزاهم النتائج الاقتصادية التى توصلنا اليها من جراء عملية التحليل لتطور القطاعات الاقتصادية:

### أولاً : مؤشرات عامة

١ - ارتفع الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٣٩٠/١٣٩١ من ٢٢٩٢١١ مليون ريال إلى ٣٨٦٤٥٢٦ مليون ريال عام ١٤٠٠/٩٩ بالاسعار الجارية. بزيادة قدرها ٣٦٣٥٣١٤ مليون ريال. وبذلك فقد تضاعف الناتج المحلى الاجمالى مايقرب من سبعة عشر مثالا: (١٦,٨٦) خلال عقد التنمية (١٣٩٠ - ١٤٠٠) ولاشك أن هذا ينطوى على تطور كبير فى الناتج المحلى الاجمالى، لبلد كان يتميز بضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى، وضعف عرض العمل وخفض التجهيزات الاساسية.

وإذا ارتكنا إلى تحليل النتائج عبر الأسعار الثابتة- لمعرفة تطور الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بأسعار عام ١٣٩٠ سنة اساس.

١٣٩٠هـ	بلغ الناتج المحلى الاجمالى	٨٠٦٩٩٠ مليون ريال
١٤٠٠هـ	بلغ الناتج المحلى الاجمالى	٤٩١٢٧٠٤ مليون ريال.

تضاعف الناتج المحلى الاجمالى مرتين ونصف تقريباً (٢٠٤٦).

ويبرز لنا هذا التطور الحادث ايضا بالاسعار الثابتة. مدى الضغوط التضخمية التى تعرضت لها عملية التنمية الاقتصادية وبخاصة فى سنوات الخطة الثانية. كما تجدر الاشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط منذ السنوات الاخيرة للخطة الأولى، قد ساهم فى رفع القيمة الجارية للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية. على حين لا يوجد رقم استدلالى صحيح بالأسعار الثابتة للنفط فى عام ١٣٩٠/٨٩ بالمقارنة مع سنوات الخطة الثانية.

## ٢ - معدلات النمو:

حقق الناتج المحلى الاجمالى - معدلات نمو ايجابية للغاية. بلغت فى اجمالها:

١٣٩٤٪	معدل نمو سنوى مركب (باسعار عام ١٣٩٠/٨٩)
	ابان سنوات الخطة الاقتصادية الاولى.
٨٠٤٪	خلال سنوات الخطة الاقتصادية الثانية

اما القطاع النفطى فقد سجل:

١٤٨٪	الخطة الأولى
٤٧٨٪	الخطة الثانية.

ونلاحظ أن معدلات النمو المحققة- تعتبر هامة سواء على الصعيد المحلى أو حتى الدولى ولاسيما أن الهدف المرسوم لاقتصاديات الدول النامية فى السبعينات من قبل المؤتمرات الدولية كان فى حدود ٥٪ سنوياً.

وإذا كانت الخطة الثانية قد حققت معدلات نمو منخفضة نسبياً بالمقارنة مع الخطة الأولى فهذا يرجع في رأينا إلى سببين:

**السبب الأول:** أنه في عام ١٣٩٤/٩٣ قد حدث نوع من الطفرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول. أدت إلى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع البترول وبالتالي إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي في هذه السنة والسنوات الباقية من الخطة الأولى. مما دفع بمعدل النمو إلى الارتفاع. على حين أخذت القيم المضافة وحجم الناتج المحلي الاجمالي ابان الخطة الثانية في النمو والارتفاع ايضا ولكن بشكل مستقر.

وقد ساهمت هذه الوضعية في تطور المدخرات المالية للمملكة العربية السعودية. ويمكن لنا أن نستكشف هذا التطور الأخير، من خلال تحليلنا الاحصائي لتقارير منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط والاحصاءات الدولية في هذا المجال:

#### النسبة المئوية لمشاركة المدخرات المالية السعودية

ضمن المدخرات الإقليمية والدولية<sup>(١٤)</sup>

١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٦	
%	%	%	%	المدخرات المالية السعودية الى %
٢,٥	٣,٥	٣,٩	٦,٢	- مدخرات الاقطار العربية المصدرة للنفط
١,٦	٢,٢	٢,٩	٤,٨	- مدخرات منظمة الأوبك
٠,١	١,٦	٢,١	١٠,٤	- مدخرات العالم

يوضح لنا التحليل السابق - مدى التطور الكبير في حجم المدخرات المالية، التي كانت تمثل (١٠%) في عام ١٩٧١م قبل ارتفاع اسعار النفط - وتطورت إلى ٢٦% في عام ١٩٧٣.

وهو العام الذى شهد الربع الأخير منه عملية الارتفاعات المنفردة ثم الجماعية فى الشهر الأخير منه مع قرار منظمة الأوبك. وقد أتاح ذلك أن أصبحت المملكة تمثل بمخزاتها ١٠٤٪ من حجم المدخرات المالية العالمية.

**السبب الثانى:** يرجع الى الضغوط التضخمية التى وافقت سنوات الخطة الاقتصادية الثانية. والتى جعلت احصائيات معدل النمو مقوماً بالاسعار الثابتة (١٣٩٠/٨٩) فى وضع منخفض بالمقارنة مع معدلات النمو فى الخطة الأولى، حيث تميزت هذه الأخيرة بمعدلات تضخم منخفضة.

فإذا استندنا إلى معاملات استبعاد الزيادة فى الاسعار<sup>(١٥)</sup> (١٣٨٩/١٣٩٠ سنة اساس = ١) بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى:

فى عام ١٣٩١/٩٠	السنة الأولى من الخطة الاولى	بلغ المعامل ١١٥
١٣٩٥/٩٤	السنة الأخيرة من الخطة الاولى	بلغ المعامل ٤٤١
فى عام ١٣٩٦/٩٥	السنة الاولى من الخطة الثانية	بلغ المعامل ٤٧٩
عام ١٤٠٠/٩٩	السنة الأخيرة من الخطة الثانية	بلغ المعامل ٧٨٧

## ثانيا : مؤشرات اقتصادية كلية :

### ١ - تحليل تطور مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية - بناء على الاسعار الجارية:

بلغ اجمالى مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية (بما فيها النفط والتكرير). ما قيمته ٢٧٩٩٧٩٠٥ مليون ريال - فى الخطة الأولى ارتفعت الى حوالى ثلاثة أمثال ونصف (٣٤٥) فى الخطة الثانية حيث بلغت ٩٦٦٧٥٨٣ مليون ريال.

وإذا كان هذا التطور يأتى على المستوى الكلى للقطاعات السلعية - فإن الامر يتطلب منا- أن نوضح بالتحليل دور الاقتصاد النفطى على حدة، وكذا تطور القطاعات السلعية غير النفطية بفردتها، وذلك على الوجه التالى

الخطوة الثانية		الخطوة الأولى		
نسبة	مليون ريال	نسبة	مليون ريال	
٢٠.١%	١٩٣٩٦١,٢	٩.٤%	٢٦٣٠٢,١٠	قطاعات سلمية غير نفطية نقط بما فيه التكرير
٧٩.٩%	٧٧٢٧٩٧,١	٩٠.٦%	٢٥٣٦٧٧,٤	
١٠٠%	٩٦٦٧٥٨,٣	١٠٠%	٢٧٩٩٧٩,٥	اجمالى

يبين لنا هذا التحليل نتيجة هامة مفادها:

ان التغير في اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية (المنتجة) غير النفطية -  
اسرع من التغير في قطاع النفط:

فقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات السلعية غير النفطية - في الخطوة الثانية بأكثر من  
سبعة أمثال (٧,٤) ما كان عليه في الخطوة الأولى.

وهكذا أرتفعت مساهمة القطاعات السلعية (باستثناء النفط) ضمن اجمالى القطاعات  
السلعية من ٩.٤% في الخطوة الأولى إلى ٢٠.١% في الخطوة الثانية. على الرغم من انخفاض  
المساهمة النسبية لقطاع النفط من ٩٠.٦% في الخطوة الأولى إلى ٧٩.٩% في الخطوة الثانية. برغم  
ارتفاع حجم القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثال.

ولاشك أن هذا مؤشر اقتصادى هام ينبىء بتطور كبير في القطاعات السلعية غير  
النفطية - وتوضح أهمية التحول الهيكلى للقطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادى  
السعودى.

وإذا كانت هذه النتيجة - قد ظهرت لنا من تحليل تم بناء على الاسعار الجارية، فينبغى  
لنا تأكيد مدى صحتها بالارتكان إلى التطور الحقيقى المبني على الأسعار الثابتة:



## ٢ - تحليل تطور القيم المضافة للقطاعات السلعية بناء على الاسعار الثابتة:

ويأتى لنا هذا التحليل - بالمقارنة بين الخطتين الأولى والثانية، من خلال هيكل الناتج المحلى الاجمالى، وكذا من خلال تطور مجموع القطاعات السلعية ومكوناتها الداخلية:

### أ - على مستوى هيكل الناتج المحلى الاجمالى

#### هيكل الناتج المحلى الاجمالى (١٠٠٪)

الخطوة الأولى ٪	الخطوة الثانية ٪	
٧٣.٥	٦٩	قطاعات سلعية منها:
١٣.٦	١٨.٢	سلعية غير نفطية
٥٩.٩	٥٠.٨	قطاع النفط
١١.٦	١٤.٢	قطاعات توزيع
١٤.٩	١٦.٨	قطاعات الخدمات
٪١٠٠	٪١٠٠	

وتوضح لنا الأوزان النسبية لهيكل الناتج المحلى الاجمالى - انخفاض مساهمة القطاعات السلعية الكلية في الخطوة الثانية بالمقارنة مع الخطوة الأولى.

إلا أن هذا الانخفاض يعود أساساً إلى انخفاض المشاركة النسبية لقطاع النفط من ٦٠٪ تقريباً في الخطوة الأولى إلى حوالى ٥١٪ في الخطوة الثانية. وعلى العكس من ذلك - فقد ارتفعت المشاركة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية من ١٣.٦٪ الخطوة الأولى إلى ١٨.٢٪ في الخطوة الثانية.

وهذه الدلالة توضح صحة النتيجة التي توصلنا اليها سابقاً (على ضوء الاسعار الجارية) والتي مفادها أن التطور في القطاعات السلعية غير البترولية اسرع من القطاع النفطي (برغم تطوره)

وقد يرى البعض أن انخفاض المشاركة النسبية للقطاع النفطي - تعود في جزء منها الى ارتفاع الوزن النسبي لقطاعات التوزيع والخدمات من ٢٦,٥٪ من الخطة الأولى الى ٣١٪ في الخطة الثانية.

حقاً- لقد رافق التطور حدوث الارتفاع النسبي لقطاعات التوزيع والخدمات، والتي تعزى اساساً الى التطور الكبير في حجم مخصصات الانفاق الحكومي والتي ارتفعت من ١٢٨,٣ بليون ريال عام ١٣٩٧/٩٦ إلى ١٨٨,٤<sup>(١٦)</sup> بليون ريال عام ١٤٠٠/٩٩. نظراً لما تقدمه الحكومة من خدمات كبيرة في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، علاوة على أنها تستوعب المزيد من الأيدي العاملة.

وقد ساهم هذا الارتفاع في قطاع الخدمات والتوزيع - في انخفاض المشاركة النسبية لقطاع النفط ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي. الا أنه لم يستطع أن يغطي الارتفاع في مشاركة القطاعات السلعية غير النفطية من ١٣,٦٪ الى ١٨,٢٪ للخطتين الأولى والثانية على التوالي.

وحتى نحصر ونزيد أسانيد النتيجة التي توصلنا اليها نذكر الآتي:

مجموع القيم المضافة لقطاع النفط (بما فيه التكرير) بلغ للخطة الأولى ماقيمته ٨٠,١٥٧ بليون ريال، ارتفع في الخطة الثانية إلى ١٠٦,٧٤٢ بليون ريال في الخطة الثانية بمعدل تغير قدره ٣٣٪

على حين بلغت مجموع القيم المضافة للقطاعات السلعية (باستثناء النفط) في الخطة الأولى ماقيمته ١٨,١٨٢ بليون ريال - ارتفع في الخطة الثانية إلى ٣٨,٢٤٢ بليون ريال. بمعدل تغير قدره ١١٠٪

واستكمالاً للتحليل - نتعرف الآن على هيكل القيم المضافة للقطاعات السلعية بالاسعار الثابتة للخطة الأولى والخطة الثانية:

ب - هيكل القيم المضافة للقطاعات السلعية بالاسعار الثابتة :

الخطوة الأولى		الخطوة الثانية	
القيمة	%	القيمة	%
٨٠١٥٧,٧	٨١,٥١	١٠٦٧٤٢,٢٣	٧٣,٦٢
١٨١٨١,٧	١٨,٤٩	٣٨٢٤٢,٣٠	٢٦,٣٨
٩٨٣٣٩,٤	%١٠٠	١٤٤٩٨٤,٥٣	%١٠٠

وهكذا، وحتى على صعيد هيكل القيم المضافة للقطاعات السلعية فقط تبين لنا ارتفاع المشاركة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية من ١٨,٥% في الخطوة الأولى إلى ٢٦,٤% في الخطوة الثانية: وتم ذلك على حساب انخفاض الوزن النسبي لمشاركة قطاع النفط

وهذا التحليل الأخير- يؤكد لنا بصفة قاطعة، علاوة على نتائج التحاليل السابقة، مدى التطور السريع الذى يلزم تطور الهيكل الاقتصادى السعودى. فى اتجاه تغير الاوزان النسبية لمشاركة القطاعات السلعية غير النفطية. ولاشك أن هذا مؤشر ايجابى هام أمكن تحقيقه فى غضون عقد التنمية الثانى (١٣٩٠-١٤٠٠هـ).

ولكن هذه النتيجة - تتطلب منا أن نشرع فى المعالجة القطاعية - لمعرفة نوعية القطاعات السلعية غير النفطية التى تساهم فى هذا التغير بالارتفاع والتطور.

### ثالثا : مؤشرات التطور القطاعى

#### قطاع الزراعة

يضم هذا القطاع: النشاط الزراعى - الرعى - الصيد - الغابات، وسوف نقوم بالتحليل على ضوء الاسعار الجارية، وكذا، استنادا إلى الاسعار الثابتة - وتقدم لنا الجداول التى اعددناها فى هذا الشأن النتائج التالية:

## ١ - على ضوء الاسعار الجارية:

بلغ اجمالى القيم المضافة لقطاع الزراعة لكامل سنوات الخطة الأولى، ما قيمته ٥٨٤٧٤ مليون ريال ، وهذه القيمة تعادل:

- ١٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى.
- ٢١٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية بما فيها النفط
- ٢٢٢٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية باستثناء النفط

وتعد هذه المشاركة متواضعة من قطاع الزراعة حتى بالنسبة للخطة الأولى - فإذا ما تمت المقارنة مع الخطة الثانية - تبين لنا:

أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة قد تطورت إلى ١٦٢٠٤٨٨ مليون ريال بما يعادل ٢٨ ضعف ما كانت عليه فى الخطة الأولى تمثل:

- ١٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى.
- ١٧٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية بما فيها النفط
- ٨٤٪ من اجمالى القيم المضافة للقطاعات السلعية باستثناء النفط

وهكذا تبين لنا برغم تضاعف القيمة المطلقة فى الخطة الثانية لقطاع الزراعة، ألا أننا نشاهد انخفاض مساهمة قطاع الزراعة على جميع المستويات الموضحة بعاليه، فى الخطة الثانية بالمقارنة مع نفس المستويات فى الخطة الاولى.

## ٢ - على ضوء الأسعار الثابتة :

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة من ٥٤٦٠٣٠ مليون ريال فى الخطة الأولى - إلى ٧١٤٤١٧ مليون ريال فى الخطة الثانية. بزيادة قدرها ٣١٪.

ومع ذلك نشاهد نفس انخفاض المساهمة النسبية لقطاع الزراعة فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى.

## المساهمة النسبية لقطاع الزراعة (بالاسعار الثابتة)

الخطة الأولى	الخطة الثانية	
٤١	٣٤٪	ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى
٥٦٪	٤٩٪	ضمن هيكل القطاعات السلعية
٣٠٪	١٨٪	ضمن هيكل القطاعات السلعية
		(باستثناء النفط)

٣ - كما نشاهد ايضا تسريح اعداد كبيرة من العمالة فى القطاع الزراعى فقد بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع فى عام ١٣٩٥/٩٤ - ٦٩٥ ألف عامل يمثلون حوالى ٤٠٪ من حجم العمالة الكلية لقطاعات النشاط الاقتصادى فى هذا العام.

وطبقا لمعطيات العام الأخير ١٤٠٠/٩٩ - أصبح العمال الزراعيين ٥٩٨ر٨ ألف عامل يمثلون ٢٤٪ من حجم العمالة.

وهذا الانخفاض يرجع اساساً إلى أن القطاعات الاقتصادية الاخرى - اصبحت أكثر ربحية من قطاع الزراعة، علاوة على الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وهنا- يجب أن نربط فيما بين النتيجة التى توصلنا اليها سابقاً، والتى توضح أن معدلات التغير فى القطاعات السلعية غير النفطية أسرع من النفط، وفى نفس الوقت تساهم مساهمة ايجابية ضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية للخطة الثانية، على حين نشاهد الآن انخفاض المساهمة النسبية لقطاع الزراعة ضمن الخطة الثانية.

فهذا سيعنى على الفور أن باقى القطاعات السلعية الأخرى (غير النفطية) هى وراء ارتفاع وتطور الحجم الكلى للقطاعات السلعية (غير النفطية).

ولكن قبل أن تنتقل إلى هذه القطاعات الأخرى (الصناعة التحويلية - البناء والتشيد). يجدر بنا أن نوضح بعض الإيجابيات التي تتحقق في قطاع الزراعة.

٤ - حيث نلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي المركب (باسعار ٨٩/١٣٩٠) إبان الخطة الثانية ٥٤٪ وهو أعلى من المعدل المحقق في الخطة الأولى ٣٥٩٪. ويتوقع في الخطة الثالثة أن يبلغ المعدل ٣٥٥٪.

٥ - وإذا كان القطاع الزراعي يواجه بنقص عرض العمالة الزراعية - فإنه يواجه بمشكل آخر هام وهو المياه وتقلباتها.

وتبذل الدولة جهوداً كبيرة في هذا المجال، فخلال الخطة الأولى تم حفر أو إصلاح ١٠٢٥ بئراً - وفي الخطة الثانية أضيف إليها ٧٦٠ بئراً.

كما تم إنشاء العديد من شبكات مياه الشرب ٢٣٧ مشروع جديد وتوسيع أكثر من ١٥٠ مشروعاً. كما ازدادت طاقة محطات تحلية المياه إلى ٥٦٤ مليون متر مكعب سنوياً.

ولقد اتضح حديثاً من أبحاث التنقيب عن النفط بشرق الدرع العربي - وجود احتياطات مؤكدة من المياه الجوفية تصلح لدى ٢٥٠ ألف هكتار لمدة قرن كامل (١٠٠ سنة) دون التأثير في إمدادات المياه الأساسية.

وعلى حين زاد - انتاج بعض المحاصيل زيادة هامة وبخاصة القمح والخضروات إلا أن قطاع الرعي برغم الجهود التي تبذل فيه - مازال في وضع لا يفي باحتياجات الطلب المحلي.

وتقدم الدولة تشجيعات كبيرة للمواطنين في المجال الزراعي - بتقديم الإعانات والقروض طويلة الأجل المعفاة من أية أعباء مالية إضافية - كما تقوم بتوزيع الأراضي على المواطنين.

## قطاع التشيد والبناء

سجل قطاع التشيد والبناء تقدماً ايجابياً كبيراً للغاية.

### التحليل على ضوء الاسعار الجارية:

- ١ - في عام ١٣٩١/٩٠ ساهم هذا القطاع بنسبة ٤٤٪ في الناتج المحلي الأجمالي ارتفع في عام ١٤٠٠/٩٩ الى ١١١٪ من الناتج المحلي الأجمالي
  - ٢ - بلغت اجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع عن الخطة الأولى ١٤٤٢٩١ مليون ريال. ارتفع في الخطة الثانية إلى ١٥٠٩١٤ر٤ مليون ريال أى حوالى عشرة أمثال ونصف (١٠ر٤٦ مرة).
  - ٣ - بلغت مساهمة قطاع البناء والتشيد ضمن اجمالي القيم المضافة للقطاعات السلعية (بما فيها النفط) في الخطة الأولى ٥٢٪ ارتفعت إلى ١٥٦٪ في الخطة الثانية.
  - ٤ - وعلى صعيد القطاعات السلعية (باستثناء النفط) نلاحظ ان هذا القطاع يشارك بنسبة كبيرة ضمن هذا الهيكل:  
بلغ ٥٤ر٨٪ في الخطة الأولى  
و ٧٧ر٨٪ في الخطة الثانية  
وبذلك يمكن القول بأن قطاع التشيد والبناء يأتى في المرتبة الثانية بعد النفط كما أنه يجيب لنا عن حقيقة النتائج السابقة وهى ارتفاع القطاعات السلعية (غير النفطية) في ظل معطيات انخفاض مشاركة القطاع الزراعى.
- اذن قطاع التشيد والبناء - هو القطاع الاساسى وراء دفع عملية التطور وكذا وراء ارتفاع المشاركة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية.
- وهذا أمر منطقي يرجع إلى استكمال التجهيزات الاساسية - وحل أزمة الاسكان - واتساع حجم المشروعات وكذا المباني الحكومية. هذا علاوة على ارتفاع معدل الربحية في هذا القطاع وبخاصة في سنوات الخطة الثانية لقلّة العرض بالمقابل مع الارتفاع الكبير في الطلب لمواجهة التطور المادى والديمغرافى.

## التحليل على ضوء الاسعار الثابتة:

٥ - اما اذا استندنا إلى تقديرات القيم المضافة بالاسعار الثابتة لنتعرف على عملية التطور الحقيقى باستبعاد معاملات الزيادة فى الاسعار فأننا نتحصل على النتائج التالية:

بلغ حجم القيمة المضافة لهذا القطاع عن كامل سنوات الخطة الأولى مقوماً بالاسعار الثابتة ما قيمته ٧٦٠٤٠ مليون ريال . ارتفع إلى ٢١٨٥٢٧٤ مليون ريال عن الخطة الثانية

بمعنى أن القيمة ارتفعت زهاء ثلاثة اضعاف (٢٨٧ مرة)

## المشاركة النسبية لقطاع التشيد والبناء - بالاسعار الثابتة

الخطة الأولى	الخطة الثانية	
٥٧ %	١٠٤ % -	ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى
٧٧ %	١٥٧ %	ضمن هيكل القطاعات السلعية
٤١٨ %	٥٧١ %	ضمن هيكل القطاعات السلعية ( باستثناء النفط )

نلاحظ مدى التطور الكبير فى الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى - أى ما يقارب الضعف بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى وكذا القطاعات السلعية.

٦ - بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع - طبقاً لمعطيات عام ١٣٩٥/٩٤ ١٧٢٣ ألف عامل بنسبة ٩٩ % من حجم العمالة فى قطاعات النشاط الأقتصادى.

ارتفعت فى عام ١٤٠٠/٩٩ السنة الأخيرة من الخطة الاقتصادية الثانية إلى ٣٣٠ ألف



عامل - كما ارتفعت نسبة المشاركة في العمالة الكلية إلى ١٣٣٪ وبذلك بلغ معدل النمو السنوي للعمالة ١٣٩٪.

٧ - وحتى نبرز جانب آخر من جوانب تطور قطاع التشييد- نذكر في هذا الصدد أن صناعة الاسمنت وهي من أولى الصناعات في المملكة العربية السعودية- يتطور انتاجها بشكل كبير:

فقد بلغ الانتاج المحلي عام ١٤٠٠هـ - حوالى ٣ مليون طن يأتي مصدره من أربع شركات محلية - على حين يبلغ الاستهلاك الكلى ١٣ مليون طن - يستورد اكثر من ٧٥٪ من الخارج.

وفى عام ١٤٠١ بدأت ثلاث مصانع جديدة انتاجها- لتبلغ الطاقة الانتاجية ٦٨ مليون طن سنوياً. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٨٨ مليون طن. وهناك خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتى بل وفتح مجال التصدير، مع ظهور أكبر مشروع فى هذا المجال - لشركة الاسمنت السعودى - البحرينى<sup>(١٧)</sup>.

### قطاع الصناعات التحويلية

#### التحليل بناء على الاسعار الجارية:

١ - ارتفعت القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى الخطوة الثانية بالمقارنة مع الخطوة الأولى:

خطوة اولى	خطوة ثانية
قيمة مضافه ٣٩٧٣١ مليون ريال	٢٠٩٧٩٤ مليون ريال

اي أكثر من خمس أمثال.

وبرغم هذا التطور الكبير على صعيد القيم المطلقة. نلاحظ ان المشاركة النسبية ضمن الناتج المحلى الاجمالى بقيت متواضعة فقد بلغت ابان عام ١٣٩١/٩٠ ٢١٪ وانخفضت إلى ١٧٪ فى عام ١٤٠٠/٩٩.

وذلك يرجع إلى ارتفاع الأوزان النسبية للقطاعات الأخرى وبخاصة النفط وقطاع التشييد علاوة على قطاعات التوزيع والخدمات.

٢ - على حين نشاهد ارتفاع طفيف فى المشاركة ضمن القطاعات السلعية (بما فيها النفط) بلغت للخطة الأولى ١٤٪ وارتفعت فى الخطة الثانية الى ٢٢٪.

٣ - وإذا استبعدنا النفط من جملة القطاعات السلعية - وحسبنا مشاركة قطاع الصناعة التحويلية مع باقى القطاعات السلعية الأخرى (الزراعة - التشييد والبناء - والصناعة التحويلية). لنلاحظ أنخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من ١٥٪ للخطة الأولى إلى ٨٪ للخطة الثانية.

وهذا الانخفاض الأخير مرده أساساً الى ارتفاع مشاركة قطاع التشييد والبناء الذى استحوذ على ٧٧٪ من جملة القطاعات السلعية غير النفطية وحجب بذلك تطور الصناعة التحويلية.

٤ - ويظهر التحليل بالاسعار الثابتة:

ارتفاع القيمة المضافة من ٥١١٧٤ مليون ريال عن الخطة الأولى إلى ٩٢٤٥٨ مليون ريال عن الخطة الثانية. أى مايقرب من الضعف.

## المشاركة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة

الخطوة الأولى	الخطوة الثانية	
٣٨٪	٤٤٪	ضمن هيكل الناتج المحلى الاجمالى
٥٢٪	٦٤٪	ضمن هيكل القطاعات السلعية
		ضمن هيكل القطاعات السلعية
٢٨,٢٪	٢٤,٢٪	(باستثناء النفط)

وهكذا تتضح لنا صحة النتيجة السابقة - وهو أن هناك تطور ملموس وحقيقى فى مجال الصناعة التحويلية (وإن كان ليس كبيراً) بدليل إرتفاع المشاركة فى الناتج المحلى الاجمالى واجمالى القطاعات السلعية.

إلا أن ارتفاع مشاركة قطاع التشيد- قد أظهر انخفاض قطاع الصناعة التحويلية ضمن القطاعات السلعية غير النفطية.

٥ - ويؤكد لنا صحة هذا الاستنتاج أن معدل النمو السنوى المركب بالاسعار الثابتة بلغ ١١,٤٪ فى الخطوة الأولى وارتفع إلى ١٥,٤٪ فى الخطوة الثانية.

ومن المنتظر أن يرتفع هذا المعدل إلى حوالى ١٨,٨٪ فى سنوات الخطوة الثالثة.

٦ - كما نلمس مظاهر التطور فى مجال الصناعة التحويلية من زاوية أخرى، وهى العمالة.

حيث ارتفع حجم العمالة فى هذا القطاع من ٧٤,٤ ألف عامل فى عام ٩٤ / ١٣٩٥ بنسبة ٤,٢٪ من اجمالى العمالة فى قطاعات النشاط الاقتصادى.

إلى ١٠٤٢ ألف عامل عام ١٤٠٠/٩٩هـ. بزيادة قدرها ٢٩٨ ألف عامل. بمعدل نمو سنوى ٧٪.

٧ - وتقدم الدولة حوافز كبيرة في هذا المجال - وقد بلغ حجم القروض التى ألتزم بها صندوق التنمية الصناعية السعودى مع نهاية عام ١٤٠١/١٤٠٠ حوالى ٨١ بليون ريال.

وتبلغ عدد المنشآت الصناعية بالملكة ١٢٠٠ منشأة منها ٣٣٧ منشأة صناعية جديدة بدأ انتاجها فى عام ١٤٠٠هـ. برأس مال مصرح به ٧٦ بليون ريال - تشكل ٢٥٪ من مجموع المنشآت.

هذا علاوة على المشاريع الصناعية الضخمة التى تقام حالياً فى المدن الصناعية الجديدة فى كل من الجبيل، وينبع. وأربع مجمعات جديدة لتكرير النفط<sup>(١٨)</sup>.

## المبحث الثانى

### دراسة تحليلية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى

عن الفترة من ١٣٩٠ حتى ١٤٠٠هـ

انشغلنا فى المبحث السابق، بدراسة التغيرات التى تحدث فى الهيكل الاقتصادى السعودى. عبر تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية- وأوزانها النسبية ضمن الناتج المحلى الاجمالى. كما ركزنا بصفة خاصة على التطورات التى تحدث فى مجال القطاعات السلعية المنتجة.

وأستكمالاً للتحليل، نرى أنه من الضرورى، الوقوف على المراحل التالية لمرحلة الانتاج، الا وهى مرحلة التوزيع والاستهلاك والتداول. ويتأتى لنا ذلك، من خلال دراسة تحليلية لعناصر الدخل المحلى الاجمالى، ومن زاوية أخرى يمكن القول دراسة هيكل الطلب على الناتج المحلى الاجمالى، أو أوجه الاتفاق بين الاستهلاك - الاستشار - التجارة الخارجية بفرعيها الصادرات والواردات. حيث يمكن النظر إلى النتيجة الصافية للنشاط الاقتصادى من خلال المعادلات الثلاث الاتية: والمتوازنة حسابياً:

الناتج المحلى الاجمالى : مجموع القيم المضافة [للقطاعات السلعية وقطاعات التوزيع وقطاعات الخدمات] + رسوم الاستيراد.

الدخل المحلى الاجمالى : دخول عنصر العمل (تعويضات الموظفين والعمال) + دخول عنصر الملكية (فائض التشغيل) + الضرائب غير المباشرة

مخصوماً منها الاعانات.

الانفاق المحلي الاجمالي : الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي) + الاستثمار (تكوين

رأس المال الثابت والتغير في المخزون) + الصادرات

الصافية (الصادرات - الواردات)

وفي إطار تحليل عناصر الدخل المحلي الاجمالي - نود القول في البداية بأن الدخل المحلي الاجمالي قد ارتفع من ٤٠٦٠١ بليون ريال عام ١٣٩٣/٩٢ وبالاسعار الجارية إلى ٩٩٣١٥ بليون ريال في العام التالي له مباشرة ١٣٩٤/٩٣. على أثر القرار التاريخي لارتفاع أسعار النفط

وبذلك فقد قفز الدخل المحلي الى ضعفين ونصف (٢٥٠ مرة) في خلال سنة واحدة بمعدل تغير سنوي ١٤٥٪.

ولقد تبين لنا من التحليل أن هذا الدخل المحقق في عام ١٣٩٤/٩٣ يفوق مجموع الدخول المحلية الاجمالية التي تم تحقيقها في غضون الثلاث سنوات الأول من الخطة الأولى. بفارق قدره حوالي ٩ بليون ريال.

وفي السنة الأخيرة من الخطة الأولى ١٣٩٥/٩٤ قفز الدخل المحلي الاجمالي مرة أخرى بزيادة قدرها ٤٠٢٨ بليون ريال. محققاً دخلاً اجمالياً قدره ١٣٩٦ بليون ريال. بمعدل تغير سنوي قدره ٤٠٦٪.

وهكذا أصبحت الأوضاع المالية والاقتصادية امام الخطة الثانية - مغايرة تماماً لظروف بداية الخطة الاقتصادية الأولى. فالإيرادات المالية أصبحت متوفرة بفضل تطور إيرادات النفط

فقد ارتفعت هذه الإيرادات من ١٥٩ بليون ريال عام ١٣٩٤/٩٣ إلى ٥٦٨ بليون ريال في عام ١٣٩٥/٩٤ (آخر سنة من الخطة الأولى).

وفي غضون خمس سنوات ومع آخر سنة للخطة الثانية - زادت إيرادات الدولة من النفط (وهي تشمل ربع الزيت بالإضافة إلى ضريبة الدخل على شركات الزيت) بمقدار ١٠٠ بليون ريال حيث بلغت ١٥٦٤ بليون ريال<sup>(١٩)</sup> عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ.

ولقد انعكست هذه الوضعية الاقتصادية والمالية كنتيجة للتطور الكبير في حجم القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية من جهة، وإلى الارتفاع الكبير في حجم إيرادات النفط من جهة أخرى. على المتغيرات الاقتصادية المكونة لعناصر الدخل المحلى الاجمالى:

### أ ) تعويضات الموظفين (دخول عنصر العمل)

تطورت من ٤٨٨ بليون ريال عام ١٣٩١/٩٠ إلى ١٤٨٨ بليون ريال عام ١٣٩٥/٩٤. بمعنى أن الأجور زادت بمقدار ١٠ بليون ريال في خلال خمس سنوات. أى بمعدل وسطى ٢ بليون ريال كل سنة. ولقد شكلت الأجور ١٠٦٪ من الدخل المحلى الأجمالى لهذه السنة الأخيرة.

وبان الخطوة الثانية قفزت الأجور من ٢٥ بليون ريال مع بداية السنة الأولى ١٣٩٦/٩٥ إلى ٧٤٨ بليون ريال في السنة الأخيرة. أى تضاعفت ثلاث مرات، كما هو الشأن في الخطوة الأولى. ولكن بفارق اكبر يعادل ٤٩٨ بليون ريال. بمعدل وسطى سنوى مقداره ٩٩٦ بليون ريال كل سنة من سنوات الخطوة الثانية ولاشك أن هذه زيادة ضخمة في كمية الأجور النقدية المدفوعة - تتماشى مع التطور المتلاحق في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تطورت مساهمة دخول عنصر العمل (الأجور) في الدخل المحلى الاجمالى لتصل إلى ١٩٤٪ في السنة الأخيرة للخطوة الثانية.

### ب ) فائض التشغيل Operating Surplus

لقد سمح تطور الدخل المحلى الاجمالى، بارتفاع فائض التشغيل من ١٧٧ بليون ريال في السنة الأولى للخطوة الأولى ١٣٩١/٩٠ إلى ١٢٥٣ بليون ريال في السنة الأخيرة من الخطوة الأولى ١٣٩٥/٩٤. أى حوالى سبعة أمثال.

ولقد شكل هذا الفائض ٨٩٪ من حجم الدخل المحلى الاجمالى المحقق في هذه السنة الأخيرة. ولاشك أنها نسبة كبيرة.

وخلال الخطة الثانية ارتفع فائض التشغيل من ١٤٠٤ بليون ريال في السنة الأولى إلى ٣١٢٤ بليون في السنة الأخيرة ١٤٠٠/٩٩ بأكثر من ضعفين. وساهم في مكونات الدخل المحلى بنسبة ٨٠٨٪ هذه السنة الأخيرة من الخطة الثانية. ولقد اتضح لنا من التحليل أن الدخل المحلى الاجمالى في هذه السنة الأخيرة بمفردها يفوق مجموع الدخول المحلية الاجمالية المحققة عن كامل سنوات الخطة الخمسية الأولى بفارق قدره ٥٥٤ بليون ريال.

### جـ ( الضرائب غير المباشرة بعد خصم الاعانات

تبين لنا من التحليل أن هذا البند يقدم مساهمة متواضعة للغاية ضمن عناصر الدخل المحلى الاجمالى.

واتضح لنا أنه ابان السنوات الأربع من الخطة الأولى، فقد كان رصيد هذا البند ايجابى وهذا يعنى أن حجم الاعانات كانت اقل من الضرائب غير المباشرة. اما مع السنة الخامسة للخطة الأولى ١٣٩٥/٩٤ وحتى نهاية السنة الأخيرة من الخطة الثانية فقد عرفت هذه السنوات جميعها رسيداً سلبياً لهذا العنصر من عناصر الدخل المحلى الأجمالى.

وترجمة ذلك أن حجم الاعانات التى تقدمها الدولة كان يفوق حسابياً الضرائب غير المباشرة. وهذا فى الواقع يتماشى مع الحوافز التى تقدمها الدولة للمشروعات الاقتصادية وكذا تدعيم بعض السلع الغذائية الضرورية. هذا علاوة على انعكاس القيم الدينية والفلسفة الاقتصادية للملكة فى اتجاه التقليل من الضرائب والاعتماد على الزكاة كمصدر اسلامى مالى.

بعد هذا العرض للملامح تطور الدخل المحلى الاجمالى - نود أن نتعرف على عناصر الانفاق - أو هيكل الطلب على الناتج المحلى الأجمالى.

### الاستهلاك

إذا حللنا الاستهلاك النهائى (الخاص والحكومى) - يتبين لنا أنه مع بداية السنة الأولى



من الخطه الأولى. وبرغم تواضع الدخل المحلى الاجمالى. فإن الاستهلاك النهائى كان يستحوذ على نصيب هام من الاتفاق الكلى بلغ ٤٤٦٪.

ولقد تمكنا من رصد ملاحظة هامة على دالة الاستهلاك إبان الخطه الاقتصادية الأولى:

- فلقد سبق أن اشرنا أن الدخل المحلى الاجمالى قد حقق قفزة كبيرة فى السنة الثالثة ١٣٩٤/٩٣ ووصل إلى ٩٩,٣ بليون ريال بمعدل تغير سنوى قدره ١٤٥٪ بالمقارنة مع العام السابق له.

- على حين ارتفع الاستهلاك النهائى من ١٣,٢٣ بليون ريال عام ١٣٩٣/٩٢ الى ١٩,٦٩ بليون ريال عام ١٣٩٤/٩٣. بفارق قدره ٤٦ بليون ريال بمعدل تغير سنوى قدره ٤٨,٨٪

وبذلك يتضح أن معدل التغير فى الاستهلاك كان أقل بكثير من معدل التغير فى الدخل عن نفس السنوات

ولقد بلغ الميل المتوسط للاستهلاك فى عام ١٣٩٣/٩٢

$$م م ك = \frac{ك}{ل} = ٣٢,٦\%$$

على حين بلغ م م ك فى عام ١٣٩٤/٩٣ = ١٩,٨٪

نلاحظ انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك فى عام ٩٤/٩٣ بالمقارنة مع السنة السابقة لها مباشرة.

وقد بلغ الميل الحدى للاستهلاك فيما بين عام ٩٤/٩٣ - وعام ٩٣/٩٢

$$م ح ك = \frac{\frac{\Delta ك}{\Delta ل}}{\frac{\Delta \text{مقدار التغير فى الدخل}}{\Delta \text{مقدار التغير فى الاستهلاك}}}$$

$$= \frac{٦٤٦١١ \text{ بليون ريال}}{٥٨٧١٣,٩ \text{ بليون ريال}} = ١١,٠\%$$

وهكذا تبدو النقطة الأولى من الملاحظة أنه على حين زاد الدخل بمعدل تغير ١٤٥٪. زاد الاستهلاك بمعدل تغير ابطأ ٤٨٫٨٪

وانخفض الميل المتوسط للاستهلاك من ٣٢٫٦٪ الى ١٩٫٨٪  
وحقق الميل الحدى للاستهلاك معدل منخفض قدره ١١٪

على حين تبين لنا أن الميل الحدى للاستهلاك على مستوى الخطة الأولى ككل (فيما بين السنة الأولى والسنة الأخيرة) بلغ ٢٠٪

هذا هو الجانب الأول من الملاحظة على داله الاستهلاك: أما الجانب الآخر لنفس الملاحظة فينتضح كما يلي:

في عام ١٣٩٥/٩٤ (العام التالى مباشرة من استكمال التحليل لهذه الظاهرة) - وهو يعادل العام الأخير من الخطة الأولى. فلقد تغير الوضع السابق تماما:

- فلقد استمر الدخل المحلى الاجمالى فى الارتفاع بالمقارنة مع عام ١٣٩٤/٩٣ ولكن بمعدل تغير اقل قدره ٤٠٫٦٪

- على حين نشاهد ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائى من ١٩٫٦٩ بليون ريال عام ٩٤/٩٣ إلى ٣٣٫٩٥ بليون ريال عام ١٣٩٥/٩٤. بمعدل تغير سنوى كبير يبلغ ٧٢٫٤٪. وهذا المعدل يفوق معدل تغير الدخل الذى بلغ ٤٠٫٦٪ كما سبق ان اسلفنا ونلاحظ أن مقدار الزيادة فقط فى قيمة الاستهلاك النهائى لعام ١٣٩٥/٩٤ (الفرق ١٤٫٢٥٨ بليون ريال) - يزيد عن قيمة الاستهلاك النهائى كله فى العام السابق له ١٣٩٤/٩٣ - حيث بلغ هذا الأخير ١٣٫٢٣ بليون ريال.

كما نلاحظ على عكس السنة السابقة، ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك فى عام ١٣٩٥/٩٤ إلى ٢٤٫٣٪ على حين بلغ هذا المعدل فى السنة السابقة ١٩٫٨٪

كذلك نشاهد ايضا عكس الظاهرة السابقة، ارتفاع فى الميل الحدى للاستهلاك بين عامى ١٣٩٥/٩٤ - ١٣٩٤/٩٣

$$\text{حيث بلغ م ح ك} = \frac{١٤٢٥٨,٣}{٤٠٢٨٤,٦} = ٣٥,٤\%$$

وهكذا بلغ الميل الحدى للاستهلاك ثلاثة أمثال. بالمقارنة مع الميل الحدى للاستهلاك في السنوات السابقة. من ١١٪ إلى ٣٥,٤٪ ويتطلب الأمر- معالجة هذه الظاهرة.

### تفسير هذه الظاهرة

حقاً أن الاستهلاك - متغير تابع للتغيرات في الدخل - هذه إحدى المعدلات الاقتصادية الهامة والمعروفة في الأدبيات الاقتصادية.  
ك د (ل) في شكل علاقة طردية

وكما يذكر الاقتصادى الانجليزى الشهير «جون مينارد كينز»<sup>(٢٠)</sup> فإن الدخل الكلى هو المتغير الاساسى للاتفاق الاستهلاكى ضمن دالة الطلب الكلى الفعال ولكننا نشاهد أنه على حين ارتفع الدخل المحلى الاجمالى مع بداية ارتفاع أسعار النفط في عام ١٣٩٤/٩٣ بمعدل تغير ١٤٥٪ ارتفع الاستهلاك الكلى النهائى بمعدل أقل ٤٨,٨٪ وانخفض الميل المتوسط للاستهلاك من ٣٢,٦٪ إلى ١٩,٨٪ كذلك حقق الميل الحدى للاستهلاك معدلاً منخفضاً قدره ١١٪.

وهذا يعزى إلى أن الزيادة في الدخل كانت بشكل كبير في عام ١٣٩٤/٩٣ بالمقارنة مع السنوات السابقة، وبشكل مفاجئ. ولم تستطع أن تحدث تأثيراً وبشكل يمكن ان تستوعبه التغيرات الاقتصادية المرتبطة بهيكل الدخل - ومنها الاستهلاك. لذلك فقد تراخى الاستهلاك في هذه السنة في أن يتأشى في علاقته الطردية مع التغير الكبير في الدخل وبعبارة أخرى «فإن التغيرات في مقادير الاستهلاك ، عبر الفترة الزمنية القصيرة، لا تتناسب ومقادير التغير في مستويات الدخل»<sup>(٢١)</sup>.

على حين بدأت داله الاستهلاك تأخذ وضعها من حيث العلاقة الطردية مع الدخل. مع بداية السنة التالية مباشرة. حيث ارتفع الميل المتوسط للاستهلاك من ١٩,٨٪ إلى ٢٤,٣٪

وارتفع الميل الحدى للاستهلاك من ١١٪ إلى ٣٥٪ نتيجة بدء تغير غط الاستهلاك المحلى واتساع دائرة نمو الانفاق الحكومى.

لذلك فإننا تفسر هذه الظاهرة- تدعونا إلى تأييد الاقتصادى الأمريكى «دونزى»<sup>(٢٢)</sup> فى ضرورة التفرقة بين دالة الاستهلاك فى الأمد القصير والأمد الطويل. حيث تظهر هذه الأخيرة بصورة واضحة العلاقة الطردية بين التغيرات فى الاستهلاك والتغيرات فى الدخل.

ونلاحظ أن الميل للاستهلاك - أخذ فى الارتفاع الطردى بصورة مستمرة منذ عام ١٣٩٥/٩٤ وحتى نهاية الخطة الثانية. وأستوعب أكثر من نصف الانفاق المحلى عام ٩٨/١٣٩٩ حيث بلغ ٥٣,٢٪

ونلاحظ الاتجاه التصاعدى لداله الاستهلاك من خلال عرض المؤشرات التالية:

تراوح الميل المتوسط للاستهلاك ابان الخطة الأولى بين ٢٠٪ - ٤٥٪  
على حين الميل المتوسط للاستهلاك ابان الخطة الثانية بين ٣٢٪ - ٥٣٪

وعلى حين بلغ الميل الحدى للاستهلاك فى الخطة الأولى ٢٠٪  
ارتفع فى الخطة الثانية إلى ٤٨٪

وكانت محصلة ذلك أن استوعب الاستهلاك النهائى الكلى عن كامل سنوات الخطة الأولى ٢٦,٧٪ من حجم الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى.

ارتفعت هذه النسبة الى ٤٢,٣٪ من كامل سنوات الخطة الثانية  
وهذا الارتفاع يتماشى فى الواقع مع اتساع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى السعودى.

وتبدو نفس النتيجة اذا نظرنا إلى ارتفاع قيمة الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت مع التغير فى المخزون) فقد استوعب ١١,٩٪ من قيمة الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى فى الخطة الأولى، ارتفع الى ٢٧,٤٪ فى الخطة الثانية

وعلى مستوى الادخار المحلى - وبرغم الارتفاع المطرد فى القيمة المطلقة وبخاصة

منذ عام ١٣٩٤/٩٣. إلا أننا نشاهد انخفاض نسبة المدخرات إلى الدخل المحلى في الخطة الثانية بالمقارنة مع الخطة الأولى.

$$\begin{aligned} \text{فلقد بلغ م م خ (ميل متوسط للادخار) للخطة الأولى} &= ٧٣٣\% \\ \text{م م خ في الخطة الثانية} &= ٥٧\% \end{aligned}$$

وهذا التراجع يعود اساساً إلى ارتفاع نصيب الاستهلاك النهائى في الخطة الثانية من حجم الانفاق المحلى الاجمالى.

ومن تحليل الاستهلاك النهائى الكلى بين استهلاك خاص، واستهلاك حكومى.

تبين لنا خلال الخطة الأولى ان الميل المتوسط للاستهلاك الخاص كان فى وضع أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك الحكومى.

فقد بلغ الأول ١٤٨٪ على حين بلغ الثانى ١١٩٪ على حين تغير الوضع فى الخطة الثانية، بارتفاع الانفاق الحكومى وعليه بلغ الميل المتوسط للانفاق الخاص ١٩٨٪ وبلغ الميل المتوسط للانفاق الحكومى ٢٢٥٪

ويرجع السبب فى هذا الوضع إلى التوسع فى الانفاق الحكومى وإلى تمكين مستوى الجهاز الادارى واستيعابه لعالة متزايدة.

ولكن الأمر لا يخلو من ضرورة المناداة بترشييد الانفاق الحكومى وكذلك الخاص فى السنوات المقبلة. وذلك لاتاحة الفرصة للمزيد من المدخرات المحلية للتوسع فى الاستثمارات المبرمجة فى الخطط الاقتصادية.

حيث ان التوسع فى الانفاق الاستهلاكى الخاص والعام وارتفاع معدله يشكل ضغطاً متزايداً على حجم المدخرات المحلية، التى لاحظنا انخفاض نسبتها فى الدخل من ٧٣٪ للخطة الأولى إلى ٥٧٪ فى الخطة الثانية.

والخطورة تكمن فى أن المصدر الاساسى والأول لتمويل ايرادات الدولة يأتى من قطاع

النفط وهو على الرغم من مشاركته الايجابية في هذا الصدد. إلا انه يبين لنا من التحليل انخفاض المشاركة النسبية للصادرات في الدخل المحلى الاجمالى من الخطة الأولى ٨٠٢٪ الى ٦٥٩٪ فى الخطة الثانية.

ونظراً لأن اسعار النفط وحجم الطلب عليه - تخضع لمعطيات عديدة ومتشابهة على الصعيد الدولى - فإن أى تغير فى قيمة الصادرات النفطية سواء من حيث حجم الانتاج أو اسعار التصدير. تحدث تأثيراً مباشراً على إيرادات الدولة وكذا على الدخل المحلى الاجمالى لها وبالتالي على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة به.

لذلك فمن الأفضل والأضمن ترشيد الانفاق الاستهلاكى. وجعل معدل غوه أبطأ من معدل غو الناتج المحلى الاجمالى، وكذا ابطأ من معدل غو الاستثمار، والصادرات من جهة أخرى.

ونؤيد رأينا هذا بالاسانيد التالية:

١ - على حين لاحظنا انخفاض المساهمة النسبية للصادرات فى الدخل المحلى الاجمالى من ٨٠٪ فى الخطة الأولى إلى حوالى ٦٦٪ فى الخطة الثانية. نلاحظ على العكس من ذلك ارتفاع نسبة الواردات إلى الدخل المحلى الاجمالى من ١٨٩٪ فى الخطة الأولى إلى ٣٥٧٪ فى الخطة الثانية.

حقاً أن التوسع فى الاستهلاك النهائى من جهة والتوسع فى تكوين رأس المال الثابت من جهة اخرى. وازاء ضعف المنتجات الوطنية فى مواكبة التطور الاقتصادى السريع، فإن الأمر يتطلب الالتجاء إلى الاستيراد من العالم الخارجى.

إلى أن المحصلة الأحصائية السابقة تشير أن نسبة مساهمة فائض الميزان التجارى فى زيادة الدخل المحلى الاجمالى فى الخطة الثانية كانت أقل من المساهمة النسبية فى الخطة الأولى. ورغم الارتفاع الكبير للقيم المطلقة. وهذا الوضع قد يؤثر على أوضاع التوازن الاقتصادى مستقبلاً اذا استمر الوضع على هذا المنوال.

وباطلاعنا على احصاءات التجارة الخارجية<sup>(٢٣)</sup> - تبين لنا انه منذ عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) فإن بند الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والمعدات الثقيلة. أصبحت تمثل وزن نسبى كبير، وتقتل المرتبة الأولى من حيث هيكل الواردات السلعية ولاشك أن هذا أمر منطقي يتماشى مع عملية التنمية الاقتصادية، كما يكشف لنا زاوية أخرى من زوايا التحول الجوهري للهيكل الاقتصادى السعودى.

٢ - إذا كان التوسع فى الانفاق الاستهلاكى يعتمد اساساً على مصادر التمويل من الصادرات النفطية. فإننا نلاحظ علاوة على ماسبق ذكره. أن حجم الانتاج العالمى للنفط الخام قد تعرض إلى انخفاض فى السنوات الماضية. ومازال يعانى من هذا الانخفاض حالياً.

وطبقاً للاحصاءات المذكورة فى هذا الشأن - فقد انخفض الانتاج العالمى من ٥٩٦٥ بليون برميل فى عام ١٩٨٠م الى ٥٥٩٥ بليون برميل عام ١٩٨١.

وبذلك انخفض نصيب الأوبىك من ٤٥٪ من الانتاج العالمى إلى ٤٠٪ وخفضت المملكة العربية السعودية انتاجها فى عام ١٩٨١ من ٩٩ مليون برميل يومياً إلى ٧ مليون برميل.<sup>(٢٤)</sup>

فإذا ربطنا بين انخفاض الصادرات البترولية من جهة، وبين ارتفاع الانفاق الاستهلاكى النهائى . فإن المحصلة النهائية سوف تؤكد لنا الاحصائيات المالية.

فعلى حين نجد أن سنة ١٤٠٢/١٤٠١ سجلت فيها الإيرادات العامة زيادة قدرها ٥٣٪ بالمقارنة مع العام السابق ١٤٠١/١٤٠٠.

فإن النفقات العامة<sup>(٢٥)</sup> للدولة قد سجلت عن نفس الفترة زيادة قدرها ٢١٨٪ أى ما يعادل أربعة أمثال نسبة الزيادة فى الإيرادات العامة وهذا مايدعونا إلى القول بضرورة تخفيض معدل نمو الانفاق الاستهلاكى. وبرغم صعوبة ذلك نسبياً، نظراً لتعود نمط الاستهلاك. وإلى ارتباطات الانفاق الحكومى بمهام وبوظائف مستقرة. الا أن المحافظة

على معدلات نمو مرتفعة ومستقرة للنتائج المحلى الاجمالى يتطلب ذلك.

٤ - نستند في ذلك ايضاً، إلى معدلات التضخم المرتفعة التى واجهت خطة التنمية الثانية. والتى تعود من جهة الى النمو المطرد لاحتياج الطلب الاستهلاكى والاستثمار، ومن جهة أخرى إلى التضخم المستورد من الخارج.

فلقد كان معدل الطلب اسرع من المعروض من السلع والخدمات المحلية والمستوردة واتسعت الفجوة التضخمية لتبلغ اعلى معدل لها وهو ٤٢٣٪ فى عام ١٣٩٥/٩٤.

وقد بلغت هذه الفجوة التضخمية<sup>(٢٦)</sup> فيما بين وسائل الدفع والمعرض الحقيقى من السلع والخدمات:

٢٢,٥	عن كامل سنوات الخطة الأولى
١٤,٣	كامل سنوات الخطة الثانية
١٨,٥	السنوات العشر

كما صاحب ذلك ارتفاع فى الرقم القياسى لتكاليف المعيشة. وفى السنوات الاخيرة- عملت السياسة المالية والنقدية للحكومة، على تخفيض معدلات التضخم. عن طريق منح الاعانات للسلع الرئيسية، وبأساليب الرقابة على الاسعار، وترشيد الانفاق. وبذلك انخفضت الفجوة التضخمية الى ٣٪ فى عام ١٤٠٠/٩٩ هـ.

### الاستثمار

حقق الاستثمار (تكوين رأس مال الثابت شاملاً التغير فى المخزون). زيادة هامة فى هيكل الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى.

فقد بلغ عن كامل سنوات الخطة الأولى ما قيمته ٣٩٤٨ بليون ريال. ارتفع الى ٩ أمثال. فى الخطة الثانية ليلبلغ ٣٣٧,٧٣ بليون ريال.



ولاشك أن هذا يدل على جهد كبير في مجال التطور الاقتصادي - كما أن الوزن النسبي للاستثمار قد ارتفع أيضاً من ١١,٩٪ من اجمالي الناتج المحلي لكامل سنوات الخطة الأولى - إلى ٢٧,٤٪ عن كامل سنوات الخطة الثانية

ويؤدي الانفاق الاستثماري الحكومي دوراً هاماً في هذا المجال - يدل على دور القطاع الحكومي الاساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. ويتضح هذا الدور من خلال توزيع الاستثمارات فيما بين القطاع الخاص، الحكومي، واستثمارات قطاع النفط ولا سيما في الخطة الثانية:

النسبة المئوية لاجمالي الاستثمارات	القطاع
٦,٦٪	الانفاق الاستثماري الحكومي
٢٧,٣٪	الانفاق الاستثماري الخاص
١٢,١٪	الانفاق الاستثماري لقطاع النفط
١٠٠٪	

اما اذا وزعنا الانفاق الاستثماري الكلي بحسب القطاعات الاقتصادية - عن كامل سنوات الخطة الثانية. سوف نجد أن قطاع التشييد يمثل وزن نسبي كبير ويستوعب الغالبية العظمى من هذا الانفاق.

النسبة المئوية	القطاع
٧٩,٣	التشييد
٩,٠	معدات نقل
١,٠٨	آلات ومعدات
٠,٩	سلع أخرى
١٠٠,٠٪	

ويعتبر الوزن النسبي الكبير لقطاع التشييد، مع ارتفاع مساهمة القطاع الحكومي في الاتفاق الاستثماري. إلى القول بأن معظم عمليات الاستثمارات في هذا القطاع تأتي بمعرفة الحكومة.

كما تلعب صناديق التنمية دوراً هاماً في تمويل القطاع الخاص ليلعب دوره في عملية التشييد والتوسع في المشاريع الاستثمارية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه قد سبق لنا في المبحث السابق، أن لاحظنا أن قطاع التشييد يأتي في المرتبة الأولى ضمن القطاعات السلعية غير النفطية. ويساهم بقيمة مضافة كبيرة ضمن هذه القطاعات.

وهذا يتماشى مع استكمال التجهيزات الأساسية، والتحول الهيكلي الكبير الذي يشهده الاقتصاد السعودي.

وان كان يتوقع في السنوات التالية- أن يشهد قطاع التشييد، تباطؤ في معدلات نموه ، بسبب كثرة العرض في مجال المباني السكنية. وإلى استكمال جزء كبير من التجهيزات الأساسية.



## هوامش الدراسة

### المصدر:

- (١) المصدر وزارة التخطيط بالملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثالثة، ص ٣٣.
- (٢) ندف كلمة «سعودى» مع مصطلح غط الانتاج - مجازاً للتمييز فقط، حيث من المعروف ان أنماط الإنتاج، تذكر بمجدة.
- (٣) الأدبيات الاقتصادية غنية في هذا المجال بالعديد من المؤلفات التى تهتم بدراسات التخلف والنمو، ونذكر منها في هذا المقام:
- عمرو محى الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٧٦.
- Mydral, G. Economic Theory and undeveloped Regions, Mouthuen, London, 1955.
  - Nurkse, R.: Problemes of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford , 1953.
  - Rowtow, W.W.: Stages of Economic Growth, Cambridge Universitiy, 1960.
  - Baran, P. & Sweezy , B., :La Capitalisme monopoliste, ed. maspero, Paris, 1970.
  - Amin, Samir: L'accumulation à l'échelle mondiale, ed . Anthropol, Paris, 1970.
  - Amin , Samir: Le Developpement inègale, Essai sur Les formes sociales du Capitalisme perriphique, ed. de miniut, Paris, 1973.
  - Emmanuel, Arghiri: L'echange ingeal essai sur les antagonismes dans les rapports internationaux, ed. Mospro, Paris, 1974.
  - Freyssiment, Le concept de sous developpement, ed., Mouton, Paris, 1966.
- (٤) ذكرنا - تعبير حالة التأخر - كناية عن استاتيكية التطور . The Statics of development of the Underdevelopment.

(٥) استخدمنا - تعبير عملية التخلف . كناية عن ديناميكية تطور التخلف:

#### The Dynamism of development of the Under-development

(٦) على الرغم من أن أول اكتشاف للنفط على نطاق واسع حدث في المملكة في عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٨م). فإن ظروف الحرب العالمية الثانية، قد عاق تطور الموارد النفطية. وبلغ دخل المملكة حتى عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٤م) أقل من ٤ ملايين من الدولارات الأمريكية سنوياً. ارتفع بحلول عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) ليصبح ٨٥ مليون دولار. وكانت إيرادات النفط تشكل ٦٠٪ من إيرادات المملكة آنذاك .

المصدر: خطة التنمية الثالثة، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٧) وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثانية، ص ٣٠ ونود أن نضيف في هذا الموضوع، بأننا قد أجرينا مقابلة شخصية مع السادة المسؤولين بمؤسسة النقد العربي السعودي. علمنا خلالها من مسؤولي إدارة البنوك: بأن كافة البنوك التجارية القائمة في المملكة وحتى تلك التي دخلت في إطار سعودة البنوك. هي ملكية للقطاع الخاص مع مشاركة القطاع الأجنبي في بعض البنوك. وأن عملية السعودة تعني تحويل جزء من أسهم القطاع الأجنبي (٥١٪) إلى الرأسمالية الوطنية وتم ذلك تحت إشراف المؤسسة وإن البنك الحكومي الذي تمتلكه الحكومة السعودية هو البنك السعودي العالمي ومقره لندن وإن كان هذا لا يعفى بطبيعة الحال مؤسسة النقد من القيام بوظائفها شأن البنوك المركزية. إلا أن عنصر الملكية للبنوك المحلية للقطاع الخاص. وهذا يؤكد استمرارية الفلسفة الاقتصادية الحرة التي تنتهجها المملكة.

(٨) خطة التنمية الثالثة، المرجع السالف ، ص ٣٢.

(٩) المصدر: «محمد مبارك حجير: التوازن الاقتصادي وإمكانياته بالدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٠٨.

(١٠) تجدر الإشارة إلى أنه توجد عدة فئات لنظام الاسعار - المعمول بها في ميدان البترول وهي:

أ ( الاسعار المعلنة، وهي بمثابة اسعار استرشادية لأجل احتساب العائدات البترولية للدول المنتجة للنفط

ب ( أسعار محققة ، وهي التي يعمل بها في موانئ التصدير.

ج ( اسعار في اسواق الدول المستهلكة.

د ( أسعار المشتقات المكررة التي تباع للمستهلك النهائي.

ويلاحظ أن الاسعار التي تهتم مباشرة الدول المصدرة للنفط : هي الأولى والثانية وقبل صدور القرار التاريخي لمنظمة الاوبك بارتفاع اسعار النفط، فقد بلغت هذه الاسعار ٢٠٪ فقط من حجم الانتاج السوق مباشرة من قبل هذه البلدان وذلك في عام ١٩٧٤. اما باقي الانتاج فقد كان يخرج عن سيطرة هذه الدول.

### المراجع:

مجلة البترول والغاز العربي، السنة الثامنة، العدد «٣» ، بيروت ١٩٧٤، ص ١٣.  
ومع تطور نسب مشاركة الدول المصدرة للنفط في مراقبة انتاجها الوطني - وصلت هذه النسبة الى حوالى ٤٢٪ عام ١٩٧٣. وارتفعت مع بداية عام ١٩٧٤ الى ٦٠٪.

### المصدر:

Memorie presente par L'Algerie a la conference des Souverains et chefs pays membres de l'OPEP, 1975, P. 199

(١٣) فيما يلي نورد بعض الاخطاء الرقمية «المطبعة» التي وردت ضمن حسابات الناتج المحلى الاجمالى (١٣٩١/١٣٩١ - ١٤٠٠/١٣٩٩) بالاسعار الجارية - كما وردت في جدول ١٠-٢٦ صفحة ٤٧١، ورقم ١٠-٢٨ صفحة ٤٧٣ من الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٤٠٠ والذي تصدره وزارة المالية، العدد السادس عشر.

البيان	الصواب	الخطأ
المجموع الفرعى للناتج المحلى الاجمالى ١٣٩٣/٩٢	٤٠١٣٧,٦	٤٠٠٨٧,٦
اجمالى الناتج المحلى ١٣٩٣/٩٢	٤٠٦٠١,١	٤٠٠٥٥١,١
المجموع الفرعى بدون الخدمات ١٣٩٣/٩٢	٣٧٦٠٤,٥	٣٧٥٥٤,٥
اجمالى الناتج المحلى ١٣٩٥/٩٤	١٣٩٥٩٩,٦	١٣٩٥٩٩,٥
المجموع الفرعى بدون خدمات ١٣٩٦/٩٥	١٥٦٠٠٢,٤	١٥٦٠٠٢,١
اجمالى الناتج المحلى ١٣٩٦/٩٥	١٦٤٥٢٦,٣	١٦٤٥٢٦,٠
اجمالى تكوين رأس المال الثابت ١٤٠٠/٩٩	٩٤٩٧٧,٣	٤٤٩٧٧,٣

وقد تمكنا من اجراء عملية التصحيح من خلال المراجعة الرأسية للاعمدة الاحصائية لذات المصدر، وكذا بالمقارنة مع احصاءات مؤسسة النقد العربى السعودى.

(١٤) المصدر:

استخرجنا هذه النسب من البيانات المنشورة ضمن تقرير

The Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Secretary general, Third annual report, Nov. 1976.

(١٥) المصدر:

التقرير السنوى لمؤسسة النقد العربى السعودى عام ١٤٠٠هـ، ص ٨.

(١٦) المصدر:

وزارة المالية والاقتصادى الوطنى، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائى السنوى العدد السادس عشر لعام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م).

(١٧) المصدر:

تقارير مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٤٠٠، ١٤٠١ صفحة ٩٧، صفحة ٩ على التوالى.

(١٨) المصدر:

تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٤٠١.

(١٩) المصدر:

الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٤٠٠هـ، وزارة المالية، العدد السادس عشر، المرجع السابق، جدول رقم ١٠-٢.

(٢٠)

Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Interest, Money, New York, 1936. PP. 89-98.

(٢١) د. محمد عثمان مصطفى، التحليل الاقتصادى الكلى، الناشر مكتبة الافضل بالقاهرة،

١٩٨٢م/١٤٠٢هـ، ص ١٧٩، ١٨٠

(٢٢)  
Duesenbery, Income, Saving and the Theory of consumer Behavior, Harvard University press,  
1949.

(٢٣) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوى  
لاحصاءات التجارة الخارجية لعام ١٤٠٠.

#### (٢٤) المصدر:

Source: Oil and Gas Journal, March, 1982. ويمثل احتياطى المملكة من النفط الخام المؤكد ٢٥٪  
من الاحتياطى العالمى - وذلك فى نهاية عام ١٩٨١.  
See: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1981

كما تجدر الاشارة من جهة أخرى، الا أن انتاج الزيت الخام فى المملكة العربية  
السعودية - يتعرض لبعض التغيرات من سنة لآخرى.

فإذا اخذنا عام ١٩٧٥م سنه اساس = ١٠٠. فإن ارقام الانتاج تكون كالتالى

١٩٨١	٨٠	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	١٩٧٥
١٣٨٩	١٤٠٣	١٣٤٧	١١٧٦	١٣٠٠	١٢١٦	١٠٠

Source: Fund, International Financial Statistics, Volume XXXV No. 12, Dec. 1982, PP. 345-355.

#### (٢٥) المصدر:

مؤسسة النقد العربى السعودى ادارة الابحاث الاقتصادية والاحصاء، النشرة  
الاحصائية، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، جدول رقم ١١ - ص ٢٢.

(٢٦) مؤسسة النقد العربى السعودى، التقرير السنوى لعام ١٤٠٠هـ، جدول رقم ٨، ص  
٨.